

المخيزيم: فقدان الشفافية وراء الصفقات غير المشروعة بالبورصة ومعالجة الانكشافات البنكية جاءت متأخرة

حوار
«الأنباء» تحاور رئيس مجلس إدارة شركة الوسيط المالية ومدير الاستثمارات بشركة الاستثمارات الوطنية



محمود فاروق

على الرغم من المطالبات المستمرة بالاندماجات للشركات المتعثرة في عصر سمي بالكيانات الضخمة، إلا أن ذلك فجر آثاراً سلبية كتسريح الموظفين وتقليص المصروفات، وانخفاض معدلات الربحية المتوقعة لشركات. ذلك هو وصف رئيس مجلس إدارة شركة الوسيط المالية ومدير إدارة الاستثمارات المحلية بشركة الاستثمارات الوطنية فهد المخيزيم للوضع الاقتصادي للبلاد حيث كشف في حوار مع «الأنباء» عن العقبات التي واجهت الشركات خلال فترة الأزمة قائلاً: إن هناك العديد من البنوك غير ملمة بالجوانب القانونية لتمويل الشركات، لذا توجهت بعض الشركات للدول تحت مظلة قانون الاستقرار ما زالت تنتظر ردود البنوك، التي لا تنوي اقراضها على الرغم من مخاطبة البنك المركزي لمعالجة أزمة تمويل الشركات.

ورأي أن قانون الاستقرار المالي بحاجة إلى مزيد من التعديل والمرونة، خاصة في ظل عدم توجه أي شركة للاستعانة به واستمرار تعليق القانون بمجلس الأمة.

وأكد أن خطوة الحكومة لمعالجة الأزمة جاءت متأخرة، رغم أن دورها رئيسي في استقرار الأمور الاقتصادية، وعليها الشراك القطاع الخاص لتصبح النظرة شاملة في معالجتها اللازمة، والأستفد خيارات معالجة أزمة الشركات ويبقى امامها خيار واحد ألا وهو التصفية حفاظاً على حقوق المساهمين، وقال في حديثه أنه لا شك في أن القطاع المصرفي قطاع أساسي وحيوي طيلة عمره، على مستوى تأثيره على الاقتصاد، وبالطبع فإن الانكشافات التي ظهرت خلال الفترة الماضية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، ناتجة عن عدم شفافية بعض البنوك في الإفصاح عن حجم الانكشافات مما أثر تأثيراً كبيراً على السوق، وهذا ما رأيناه في نتائج بعض البنوك عن عام 2008، والتفاصيل في الحوار التالي:

شاملة، وإلا فسيكون الحل صعباً. **توقعات** ما توقعك للربع الأول من سنة 2010؟ وهل تعتقد أنه سيشهد مزيداً من الأرباح؟ لا شك أن نتائج 2009 سيكون لها دور كبير في النتائج المالية لـ 2010، ولا أتوقع أن تكون 2010 سنة استثنائية، وإنما سنة ترتيب أوراق مرة أخرى، وهي أفضل من سابقتها، ولا أقول بؤاء انتعاش، وإنما بؤاء الانتهاء من الأزمة، هذا في النصف الأول، أما في النصف الثاني فقد نشهد بوادر انتعاش على مستوى مكونات الاقتصاد بشكل عام.

هل تعتقد أن غياب الشفافية كان وراء الأزمة التي شهدناها في الشركات أو في مجالس إدارتها؟ أعتقد أن الشفافية قاعدة غير موجودة «لدينا»، وبالتالي فإن حدوث الأزمة بالحجم الكبير أدى إلى كشف المستور وفتح غطاء الأخطاء على الشركات وأظهر الأمور كلها على مستوى السلطات المعنية، وأظهر أن من الضروري أن تنظر للامور بمنظور مختلف، واعتقد أننا بحاجة إلى قوانين شفافية أكثر مما هو موجود، وقد كنا من قبل في مرحلة انتعاش اقتصادي ولم يكن أحد يفكر في الأسوأ، والسبب هو غياب الشفافية، كما أن بعض القوانين التي تنظم عملية الإفصاحات لها دور كبير، فقد رأينا شركات كبيرة لها ثقلها بالسوق، ووصلت إلى مستويات متقدمة بسرعة نظراً لغياب الشفافية، وقد يكون هناك سوء استغلال في بعض الأوضاع، أو لم يوفقوا في أمور معينة، فهذه الأمور يجب أن تكون مكشوفة لملك الشركات والجمهور سواء كانوا مستثمرين صغاراً أو كباراً، ولكن للأسف هذه الأمور لا يطلع عليها إلا المسالك الكبار وأعضاء مجلس الإدارة، فالغرض أن يكون الجميع على اطلاع بمجريات الأمور في الشركة، ونحن فوجئنا بالكثير من الشركات التي صرحت بمشاريع كبيرة، وفي النهاية كانت تلك المشاريع ورقية وهيمية تم استغلالها بطريقة غير نظيفة لجمع الأموال، لذا أرى أن مسألة الشفافية وقوانين الإفصاح لا بد أن تتعدل وتتغير النظرة.

حدثنا عن انكشافات البنوك على الشركات المتعثرة وما تأثير ذلك على السوق المحلي؟ لا شك أن القطاع المصرفي قطاع أساسي وحيوي طيلة عمره، على مستوى تأثيره على الاقتصاد، وبالطبع فإن الانكشافات التي ظهرت خلال الفترة الماضية ناتجة عن عدم شفافية بعض البنوك في الإفصاح عن حجم الانكشافات مما أثر تأثيراً كبيراً على السوق، وهذا ما رأيناه في نتائج بعض البنوك، حيث كان لها مخصصات غير مبررة بالنسبة لنا، أما بالنسبة لهم فقد كانت مبررة لسبب واحد هو أن الانكشافات كبيرة بالنسبة لهم، أما نحن كمستثمرين في السوق ليس لدينا اطلاع كامل على هذا الأمر، وقد يكون هناك انكشافات أخرى، وقد يكون هناك بعض القروض السيئة الموجودة، ولم تظهر حتى الآن، والتي قد تظهر آثارها مع نهاية هذه السنة.

تشدد البنوك لاحظنا استمرار بعض البنوك في تشدها لمنح القروض والتمويل، فهل سيستمر هذا الوضع؟

لا اعتقد أن ذلك سيستمر، فمن مصلحة البنك أن يفعل أدواته التمويلية بما لديه من فوائض مالية، وهذا التشدد جاء من البنك المركزي، ولكن الآن صارت العملية اختيارية في منح القروض، ونحن نسعى من بعض البنوك صارت تقدم تسهيلات، ولكن سيكون هناك تشدد في التسهيلات المغطاة، وكذلك على الشركات التي ستتمتع بالقروض والتمويل، بعد أن كانت الشركة التي تأخذ التمويل والتسهيلات مقابل ضمانات لا تغطي التمويل، أما في الفترة الحالية فإن شح السيولة مع وجود فوائض مالية لدى البنوك تريد استغلالها، ولكنها لا تستطيع التحرك دون أن تأخذ تعليمات من البنك المركزي الذي وضع ضوابط معينة للاقراض والتمويل وفي الوقت نفسه وضع عليها رقابة، واعتقد أن العجلة ستدور مرة أخرى، وستعود الأمور إلى ما كانت عليه، ولكن بطريقة مختلفة بعد أن يتخفف غبار الأزمة تماماً، وهذا الأمر يتطلب وقتاً.

الاقتصادي الذي نعاني منه. أما فيما يتعلق بقانون الاستقرار المالي، فلا شك أن إقراره عن طريق المرسوم الأميري أعطى دفعة إيجابية للسوق، فعلى مستوى الثقة فقد كان دفعة كبيرة خاصة في ظهوره في مثل هذه الظروف، وكان من الممكن أن يخرج قانون أفضل من هذا إلا أن السرعة والعجلة أفقدته العديد من النقاط المهمة، واعتقد أن من الممكن تعديل القانون في إجراءات تطبيقه إذا لم يكن هناك بأس وكان يتماشى مع الواقع الموجود. ولا توجد شركة حتى الآن دخلت تحت مظلة قانون الاستقرار الاقتصادي، مع المحاولات الكبيرة والمفرجات التي تقدم، لكن البنوك متشككة، وشركات الاستثمار ليس لها استعداد أن يكون هناك تدخل في أعمالها كالمعمية العمومية وغيرها، حيث دعا ذلك الكثير من الشركات لجدولة قروضها من جديد، أو أن تقتصر من مصادر ثانية ولا تدخل تحت مظلة القانون.

ما رأيك في طريقة التدخل الحكومي بالأزمة نفسها؟ أعتقد أن الحكومة حاولت التدخل في الحد من الأزمة بطريقة إيجابية، ولكن في البداية كانت هناك أصوات كثيرة تنادي بعدم تدخل الحكومة باعتقار أن القطاع الخاص يأخذ وضعه، ولكن عندما تكون في أزمات على مستوى محلي فلن تكون الأزمة كبيرة، ولكن دخلنا في أزمة طالت جميع دول العالم بما في ذلك الدول الأوروبية التي تمتلك نظاماً متقدماً، فتدخلت حكوماتها وحاولت حماية بعض القطاعات قطاع صناعة السيارات وغيرها، واعتقد أن خطوة الحكومة جاءت متأخرة، رغم أن دورها رئيسي إلى أن تستقر الأمور، ونحن نتكلم في أزمات استثنائية وليس في الأزمات التي تمر بين الفترة والأخرى والتي تعتبر عادية تستدعي من القطاع الخاص أن يعالج ظروفه بنفسه. فالتدخل الحكومي خطوة في محلها، ولا بد من إشراك القطاع الخاص لكي تكون النظرة



الزميل محمود فاروق يحاور فهد المخيزيم (أحمد باكير)

الشركات حيث اثر شح السيولة على نشاط الشركات عموماً، والآن الشركات تقوم بعمل إعادة جدولة لقروضها ولكنها لا تستطيع العمل والتفاعل مع مكونات الاقتصاد، لذلك الاندماجات وتوحيد الجهود له أثر إيجابي وقد يفتح لهم أيضاً باباً للتمويل مع البنوك سواء المحلية أو الخارجية، فشح السيولة أثر كثيراً على المجريسات، فالاندماج أحد المخارج الأخيرة للشركات. والآن وجود الشركات التي ليس لها تأثير كبير في السوق لن يدوم طويلاً، في حين أن الاندماج أسلم من خروج مجموعة شركات من السوق على شكل إفلاس أو عدم تكملة مسيرة كثير من الشركات، فالاندماج أحد المخارج الأخيرة للشركات.

واعتقد أن العقلانية تتمثل اليوم في الانتباه للوضع والتماشى مع الوضع القائم الذي يتطلب الاندماج وتوحيد الجهود. ما رأيك في عدم استعانة الشركات المتعثرة بقانون الاستقرار وعدم إقرار هيئة سوق المال على الرغم من حاجة السوق الماسة له؟ لا شك أن هيئة سوق المال خلال الفترة الماضية ومع الحوادث التي مرت على سوق الكويت للأوراق المالية ازداد احتياجنا إلى هيئة سوق مال لكي تقوم بتنظيم العمل من خلال وضع ضوابط وأنظمة، واعتقد أننا من أكثر الأسواق الموجودة التي تحتاج هيئة، خاصة أننا من الأسواق العريقة في دول الجوار والتي سبقتنا رغم الباع الكبير لنا في ذلك، فالهيئة تعتبر ضرورة ملحة، ولابد من التشاور مع جميع الأطراف، فالآن نسعى من أكثر من قانون لهيئة سوق المال، مثلاً قانون من وزارة التجارة، ومقترح من البورصة، وقانون آخر أوصت به د.أمانى بورسلي، فاعتقد أن من المفترض تجميع هذه القوانين وطرحتها للنقاش والبحث ويؤخذ الأفضل، وتاجيل هيئة سوق المال لن يخدم المصلحة العامة بل سيزيد الأمر سوءاً في الفترة الحالية خاصة في ظل الوضع

بداية هل لك أن تصف الحالة العامة لسوق الكويت للأوراق المالية، وما رأيك حيال قرارات لجنة السوق الأخيرة بشأن نظام التداول السويدي الجديد؟ ما يحدث في البورصة حالياً هو نتائج التداولات والمضاربات التي حدثت خلال الفترة الماضية على مجموعة من الأسهم القيادية، وبالطبع، فإن السوق بين فترة وأخرى لا بد أن تقوده محركات معينة، وهي التي تقود السوق خلال الفترة الحالية لا شك أن الأسهم التشغيلية ونتائج الأعمال التي بدأت تظهر من الأسهم الأساسية لها دور كبير في تحريك السوق، كما رأينا من بعض الأنشطة التي ظهرت على بعض الأسهم كسهم الوطني أو «بيتك» و«زين» و«أجيليتي».

ومن جهة أخرى، فإن أموراً أخرى تدور داخل السوق من خلافات وأمر تتعلق بالتداولات وقد يكون هناك بعض التخارجات خلال الفترة المقبلة من قبل العديد من الشركات مما ينعكس بالإيجاب على تداولات السوق، لذا فإن السوق من المتوقع أن يتحرك بإيجابية خلال الفترة المقبلة، ولا شك أن السوق صحح من وضعه خلال الفترة الماضية، والآن بدأ الوضع يستقر، واعتقد أننا الآن مقبلون على فترة انتعاش خاصة مع نتائج الربع الثالث، والتي تعتبر المؤشر الأساسي لاتجاه الشركات مع نهاية العام. واعتقد أن الأزمة الاقتصادية بدأت استيعابها على المستوى العام، وجميع الخطوات التي قامت بها الحكومة بدأت تظهر ثمارها، وقد نتفق أو نختلف مع بعض النقاط مثل قانون الاستقرار المالي وخلافه، والانتعاش الذي ظهر في الأسواق العالمية أخيراً انعكس على أسواقنا الخليجية والعربية، وكما نتمنى أن تكون خطة الحكومة وميزانياتها تأخذ منحى توسعياً يكون هناك نشاط أعمال داخل البلد، وهذا ما لم يحصل حتى الآن، ونتمنى خلال الفترة المقبلة أن تكون الأمور أفضل.

وتعتبر الخطة التي وضعتها السلطات المالية مع قرارات البورصة فضلاً عن التعديلات التي تمت على البيوع المستقبلية والأجل حددت نشاط السوق حيث كانت محركاً أساسياً وأداة لسيولة نشاط داخل السوق، كما أن القرارات التقنية التي اتخذتها بخصوص التسويات حدثت من بعض الأنشطة السلبية، ومن مؤشرات السوق العامة يتضح لنا أن هناك نظرة تفاؤلية بوضع السوق وأدائه بصفة عامة خلال الفترة المقبلة.

اندماجات استثمارية وماذا عن الاندماجات التي حدثت أخيراً بين العديد من الشركات وخاصة قطاع الاستثمار، فما رأيك؟

بلا شك أن الاندماجات بين الكيانات متشابهة الأغراض تفرز كيانات لها دور فاعل داخل السوق خاصة على المستوى الاقتصادي فهي خطوة للامام تحسب للشركة التي تقوم بها، فالعصر الحالي يعتبر عصر الكيانات الكبيرة، فبعد الأزمة لن يكون لها دور كبير وفعال ومؤثر في الاقتصاد، فعلى الرغم من أن الاندماجات لها آثار سلبية كتسريح الموظفين من أجل تقليص المصروفات، إلا أنها لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي للدولة أفضل، واعتقد أننا سنشهد مستقبلاً اندماجات بين كيانات أخرى بالسوق المحلي، فالمدنية أعلنت أخيراً رغبتها في الاندماج مع «صروح»، وهناك شركات متشابهة الأغراض تتنافس تحت مظلة مجموعة واحدة، فمن باب أولى أن تودج جهودها تحت كيان واحد لتخدم في النهاية المصلحة العامة، فشرية الاستثمارات الوطنية لديها نفس الخطوة التي قامت بها أيضاً خلال الفترة الماضية، حيث قامت الشركة بالتعاون مع بيتك وبيت التمويل الخليجي والأولى للاستثمار بدراسة عملية الدمج فيما بينهما حيث جار اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك الأمر، وكانت تلك تعتبر بداية لخطوات الاندماج في الفترة الماضية، فالشركات متشابهة تقريبا في أغراضها، وهناك توافق بين الملاك حول الاندماج، وحالياً نقوم بالإجراءات.

هل يمكن أن تصف لنا الوضع الحالي لشركات الاستثمار ووضعها المالي وتوقعات عن استمراريتها للفترة المقبلة؟ كانت الأزمة بمثابة جرس انذار لجميع

2010 عام ترتيب الأوراق وبؤاء لانتهاء أزمة الشركات

«المركزي» امتص أزمة انكشافات البنوك بأقل أضرار ولعب دوراً أساسياً حتى أعاد البلاد إلى توازنها اقتصادياً

دور «المركزي» في معالجة أزمة الشركات

قال المخيزيم إن البنك المركزي لعب دوراً أساسياً ومحورياً خلال الأزمة الاقتصادية، واستطاع أن يحافظ على الوضع العام ويمتص الأزمة بأقل الأضرار، لكن بدأ واحدة لا تصفق، فلماذا ان تجتمع جميع المؤسسات المعنية لتقييم الوضع، وفي اعتقادي، فإن البنك المركزي قام بدور أساسي، وكان صمام أمان للأزمة، لكن الأزمة كبيرة تتفوق طاقته وإمكانياته.

توقعات ربحية القطاعات عام 2009

توقع فهد المخيزيم عدم امكانية نمو الأرباح في عام 2009 باستثناء الشهور الأربعة الأولى، حيث أن بعض المشاكل مع بعض العملاء أثرت على الوضع العام خاصة أن بعض العملاء لم يسددوا لجاننا لي لجان التحكيم. وقال: إن هناك نمواً متوقعاً للعام 2010 بنسبة 20% مقارنة بـ 2008 و 2009 ونحن محظوظون بعملنا من شركات وأفراد، ولكن تركيزنا أكثر على الشركات، ونأمل الخير في نهاية العام.